التقرير اليومي

2007/5/25

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

نهر البارد، وتعقيدات السياسة اللبنانية

تقرير جينسا؛ 2007/5/22

هنا الخيوط السياسية:

- كانت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود سلطة الجيش اللبناني لسنوات. فأكثر من **350,000** فلسطيني يعيشون في بؤس كان السبب به قيادهم وكذلك الحكومة اللبنانية. فهم أشخاص تُساء معاملتهم ومُسيئون على السواء، وكانوا أداة في تأجيج الحرب الأهلية اللبنانية الممتدة عقوداً.
- إنّ الفلسطينيين هم من السنة. أما فتح الإسلام، وهي فرع من القاعدة قيل بأها مرتبطة بالإستخبارات السورية، فقد كانت تعمل في المخيمات. أما العلويون السوريون فهم طائفة شيعية متحالفة مع إيران، لكن من الصحيح، وبشكل واضح، بأها، على خلاف المسلمين، تعمل معاً إذا كان ذلك يخدم هدفها الأكبر. أما العربية السعودية، فهي الراعي الأول للراديكالية السنية والقاعدة (وفتح الإسلام؟)
- إنّ الفلسطينيين هم مع سوريا في صف المعارضة لحكومة فؤاد السنيورة اللبنانية الموالية للغرب. فبعد إنسحاب القوات السورية الرسمية في العام **2005**، إستقبلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الأسلحة السورية والعملاء.
- إنّ السوريين تواقون لمنع الأمم المتحدة من إفتتاح المحكمة الدولية بخصوص إغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. كما أنّ حزب الله هو الآخر معارض للمحكمة التي ستتهم، على الأرجح، الضباط السوريين المسؤولين عن توفير إمدادات الأسلحة له.
- عقب حرب الصيف الماضي، إنتقلت القوات المسلحة اللبنانية الى الجزء الجنوبي من البلاد للمرة الأولى منذ **30** عاماً، وهي الآن تربض على الحدود مع إسرائيل (بمساعدة القوات الدولية المعززة "اليونيفيل"). وهذا يجعل كلّ من حزب الله والفلسطينيين غير مسرورين– والى الحد الذي يقفون به بطريق سوريا، فإهم يجعلون سوريا غير مسرورة.
- إنّ أكثر الناس خسارةً في السنة الماضية كانوا المدنيين اللبنانيين (بشكل رئيس في الجنوب، ولكن ليس هناك فقط)، الذين دفعوا ثمناً رهيباً لتركهم حزب الله يضعون صواريخهم داخل قراهم، أو حتى داخل بيوهم وتركهم إياه يشن حرباً ضد إسرائيل من منطقتهم. فهم من يكسب الآن أكثر من غيرهم من إنتقال القوات المسلحة اللبنانية الى كل حدود البلاد.

وهنا الكيفية التي بدأت فيها الخيوط بالإنحلال يومي الأحد والإثنين في طرابلس، شمال إسرائيل، بعيداً عن إسرائيل:

دخلت وحدات الجيش اللبناني مخيم نهر البارد الفلسطيني للتخلص من مقاتلي فتح الإسلام، وقام الفلسطينيون بإطلاق قنابل يدوية بقاذفات صاروخية وبنادق آلية على القوات المسلحة اللبنانية. وإستمر القتال حتى يوم الإثنين، مع تقارير أولية ذكرت مقتل 22 جندي و17 إسلامياً، الى جانب 9 مدنيين. وقد أنكرت سوريا تورطها مع فتح الإسلام. وأنكرت فتح الإسلام تورطها في تفجير سوق تجاري في المنطقة المسيحية من بيروت يوم السبت مساء، وتفجير حافلة قتلت ثلاثة مسيحيين مدعية بأنها كانت مهتمة فقط في "تدريب الشبان الفلسطينيين... لمحاربة اليهود في فلسطين". وقد وقف سكان طرابلس خارج المخيم وحيوا الجيش البناني ما إن دخل.

إنّ التدخل السوري المدعوم من إيران هو العنصر المركزي المتماسك لكل من القدرات العسكرية لحزب الله والفلسطينيين، والقدرة على صنع المشاكل للحكومة اللبنانية. إنّ التأسيس السريع للمحكمة الدولية وعملها هو أمر ضروري لإستئصال المجسات السورية في لبنان الحساس قبل أن ينحل البلد مرة أخرى تماماً.

حماس تريد الحرب

بقلم دايفيد فروم؛ أمريكان أنتربرايز أنستيتيوت؛ 2007/5/19

هل ستُستفز إسرائيل الى حرب أخرى هذا الصيف؟ فحماس في غزة تحاول، بإفراط، البدء بحرب. ففي منتصف نيسان، أنهت حماس 6 أشهر من التوقف المؤقت وإستأنفت إطلاق الصواريخ على جنوبي إسرائيل. وقد سقط 3000 صاروخ في الشهر الماضي؛ 80% منها في الأيام الثلاثة الماضية فقط (يمكن مشاهدة شريط الهجمات على **http://www.youtube.com/sderot2007**).

حتى الآن، كانت أضرار الصواريخ خفيفة نسبياً: جرح 18 إسرائيلي وأضرار بالممتلكات. لكن حماس كانت محظوظة تقريباً، فيوم الخميس إنفجر صاروخ فوق صف مدرسي، وضرب آخر مركزاً للرعاية النهارية وذلك في 7 أيار، وصدف أنّ الموقعين كانا فارغين في ذلك الوقت. فماذا لو كان الموقعان مشغولين؟ وردّت إسرائيل بخمس ضربات جوية يومَي الخميس والجمعة، لكن قلة من الناس يتصورون بأنّ هذه الضربات ستوقف الصواريخ.

أما إسرائيل فلا تريد، وبشدة، إقتحام غزة. فعلى مدى السنة الماضية، قامت حماس بتحصين وتعزيز المنطقة: بناء مواقع دفاعية محصنة تحت الأرض، حفر خنادق، زرع الألغام. فالإسرائيليون يمكنهم التحقق من فخ عسكري عندما يشاهدون واحداً.

كما أنّ الإسرائيليين بإمكانهم التحقق من فخ سياسي. فعلى مدى أشهر، عملت الفئات في غزة على شن حرب على بعضها البعض، وقُتل حوالي 45 فلسطينياً في القتال في الأسبوع الماضي فقط. وتأمل حماس بأنّ يؤدي الغزو الإسرائيلي إلى توحد أهالي غزة ضد إسرائيل– وتحت قيادة حماس.

وبأمل تجنب الفخ، إعتمدت إسرائيل على تكتيكات غير مباشرة. فهذا الأسبوع، على سبيل المثال، سمحت إسرائيل لـــ 500 عنصر فلسطيني مسلح ومدرب أميركياً بالدخول الى غزة عن طريق مصر لتعزيز فتح ضد حماس. وقد تكون الإستخبارات الإسرائيلية قد ساعدت على إحباط مؤامرة لحماس ضد الرئيس محمود عباس لإغتياله، برغم أنّ التفاصيل حول تلك القصة لا تزال غامضة وغير مقنعة بالكامل.

لكن هل ستنجح هذه الأساليب غير المباشرة؟ لا يبدو أنّ هناك سبباً كبيراً للتفاؤل.

1) لقد دربت الولايات المتّحدة جنود فتح سابقاً، من دون تطوير قدرتهم على التغلب على قوى حماس التي تملك دوافع أعلى.

2) ليس واضحاً إن كانت "فتح" لا تزال موجودة كمنظمة سياسية. فعصابة ياسر عرفات القديمة الإرهابية قد إنهارت وأصبحت منظمة فئوية وتضم أسياد حرب. ولذلك، لصالح من يعمل، حقيقةً، الجنود وكذلك السلاح المشحون اليوم الى داخل غزة؟

3) وحتى لو كانت قوى فتح الجديدة تأتمر بأوامر عباس، فهل سيأمرهم حقاً بإراقة الدم لوقف صواريخ حماس عن إستهداف إسرائيل؟ إنّ فتح وحماس تتنافسان سياسياً وكذلك عسكرياً. فهل أن حماس لن تقوم بتسجيل إنتصار دعائي ضخم لها إذا إستطاعت إتهام فتح بالحرب لصالح إسرائيل؟

4) وحتى لو حاربت فتح بإخلاص وبشكل جيد، وحتى لو كانت تسعى لوقف صواريخ حماس، فهل ستحارب فتح بسرعة؟ فالصواريخ التي وصلت أخيراً الى مركز الرعاية النهارية قد يتم إطلاقها غداً، أو في اليوم الذي يليه، عندها سيكون من الصعب جداً على أية حكومة إسرائيلية أن تضبط نفسها.

إنّ العالم بأسره يشارك إسرائيل المصلحة بتجنب حرب صيف في غزة. وهو ما يعني بأنّ العالم كله يتقاسم معها المصلحة بقمع صواريخ حماس. لكن إذا كانت مساعدة فتح لن تفي بالغرض، ما الذي سيفي إذن؟

هناك إقتراح لذلك.

فالحقيقة غير المعروفة جداً هي أنّ المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية قد إرتفعت بالفعل منذ أن قام الفلسطينيون بإنتخاب حكومة حماس في كانون الثاني 2006. وبحسب صندوق النقد الدولي وشخصيات من الأمم المتّحدة، فقد تلقت الأراضي الفلسطينية ما قيمته الإجمالية 1,2 مليار دولار بشكل مساعدات رسمية في العام 2006، بعدما كانت مليار دولار في العام 2005.

وإرتفعت المساهمة الأميركية من 400 الى 468 مليون دولار. كما أنّ مساعدات الإتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى إزدادت بشكل كبير. ودعت الأمم المتّحدة الى زيادة أخرى في المساعدات أيضاً في العام 2007.

أنظروا الى الحوافز التي قُدمت لأجل الفلسطينيين: التصويت للإرهاب، الحصول على زيادة في مساعداتك الخارجية. فالمناطق الفلسطينية تتلقى الآن أكثر من 300 دولار لكل شخص سنوياً، ما يجعلهم أكثر الشعوب إعتماداً على المساعدات على وجه الأرض (فشعب شبه الصحراء الإفريقية يتلقى 44 دولار لكل شخص سنوياً).

إنّ هذه الحوافز تتيح لحماس تقديم نفسها كعدو غير مستسلم للدولة اليهودية- وكذلك كمقدم كريم لمكاسب الرعاية الإجتماعية للشعب الفلسطيني. فماذا لو تغيرت هذه الحوافز؟ ماذا لو أنتج سوء سلوك حماس الخسارة بدلاً من المكاسب؟

على إفتراض أنّ كل صاروخ لحماس كلّف السلطة الفلسطينية تخفيضاً بقيمة مليون دولار من المساعدات الأميركية والإتحاد الأوروبي؟ عندها سيكلف الـــ 80 صاروخاً الذين تم إطلاقهم على مدى الأيام الأخيرة ما قيمته 80 مليون دولار من التخفيضات في المساعدات بخصوص الرواتب، الأغذية، المساعدات وإعانات أخرى من جميع الأنواع، أما ألـــ 80 صاروخاً الثانية فستعني ذهاب 80 مليون دولار أخرى.

فللمرة الأولى، ستوجب مغامرة حماس كلفة جدية ومتوقعة. إنّ كلفة كهذه سيكون لها تأثير أكبر من أية أعداد لرجال فتح المسلحين والمدربين أميركياً لضبط حماس. لكن إذا ما إستمرت المساعدات- وإذا ما إستمر العالم بسياسة إرسال المال للأراضي الفلسطينية، بصرف النظر عما تفعله الحكومة الفلسطينية- فإنّ إسرائيل، غزة والعالم، يبعُدون عن الحرب صاروخاً واحداً، فقط، مصوب جيداً.

هل من حل دولي لأزمة غزة؟

المركز البريطاني اليهودي للدراسات، 21 أيار 2007

خلّف الوضع المتدهور بسرعة في غزة وراءه مقتل أكثر من **50** فلسطينياً بحرب فئوية داخلية. وقد إنتشر الصراع الى إسرائيل، مع الهجمات اليومية على البلدات والقرى غرب النقب، مع التركيز الرئيس على سديروت.

فعلى مدى الأسبوع الماضي، تم إطلاق حوالي **150** صاروخاً الى داخل إسرائيل، مما تسبب بإصابات شخصية وأضرار بالممتلكات. وقد تحملت حماس، التي ترأس الحكومة الفلسطينية، المسؤولية عن الهجمات على إسرائيل. لكن ماذا ستفعل إسرائيل؟ بفحسب ما تقول ميري إيسين، الناطقة بإسم رئيس الوزراء إيهود أولمرت، "لقد عادت حماس، بشكل أساسي، لما كنا دوماً نعرفه عنها– منظمة إرهابية تعمل كحكومة. فما يحاولون القيام به هو جر إسرائيل الى غزة بعدما تركنا كل إنش منها. نحن لا نريد أن نحكم غزة، فما هي الخيارات الموجودة لدى إسرائيل عندما تواجه صراعاً فلسطينياً داخلياً مريراً يهدد أمنها؟ وما هي الحلول المتوفرة؟

لقد واصلت إسرائيل، ولوقت طويل، القيام بسياسة ضبط النفس بخصوص الوضع الذي يزداد سوءاً في غزة. وبالواقع، إنّ تصميم الحكومة على تجنب الإنجرار الى مواجهة مع حماس كان قراراً غير شعبي بالنسبة للبعض. كما إعتبرَ إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل، في عيد الإستقلال في الشهر الماضي، بمثابة خط أحمر من قِبَل كثيرين. إلا أنّ هذه السياسة لم تكن رفضاً سلبياً للعمل. فكثيرون في جماعة الدفاع مقتنعين، حتى الآن، بأنّ فتح قادرة على تحدي حماس في غزة، ويشيرون الى صدامات أخيرة بين الإثنين حيث طغت قوات حماس على فتح. "إن رجال حماس مدربون، مجهزون، وأكثر عزماً من نظرائهم في فتح، حتى ولو كانت الأخيرة أكثر تسلحاً"، قال مصدر في جيش الدفاع الإسرائيلي. وبرغم ذلك، يختلف آخرون بشأن ذلك، مشيرين الى أنّ الصدامات في الأسبوع الماضي عند نقطة العبور "كارني"، أظهرت تفوق قوات فتح على مجموعة حماس الأكبر. وقبل قيام إسرائيل بإتخاذ أي عمل إضافي في غزة، هناك حاجة لحل هذه القضية، وتحديد أية مجموعة من المجموعتين ستكون الفائزة، على الأرجح، في النزاع لأجل السيطرة.

ويؤيد البعض في الحكومة، وأبرزهم نائب وزير الدفاع إفراييم سنيه (حزب العمال)، دعم محمود عباس وفتح على طول الخط مع توصيات المنسق الأمني الأميركي اللواء كيث دايتون. وبذلك، أعطت إسرائيل تفويضاً بعودة حوالي **470** جندي الى غزة من التدريب في مصر بعد خضوعهم لبرنامج أميركي بقيمة **40** مليون دولار لتدريب الحرس الرئاسي الفلسطيني، وهي قوة مُشكّلة من حوالي **4000** جندي تحت سيطرة عباس المباشرة.

وعلى كل حال، إنّ دعماً كهذا يجب إدارته بحذر لتجنب المزاعم بأنّ فتح قريبة جداً من إسرائيل والولايات المتّحدة. "لسنا نحن الذين نعطي هذه القوات الأوامر العملانية. فهذا يعود لعباس"، قال سنيه. "إنّ الفكرة هي تغيير التوازن الذي كان لصالح حماس ضد فتح. فهذه القوات المدربة جيداً ستساعد على تصحيح عدم التوازن". وكان مكتب عباس قد أنكر بأنه يوجد أي تنسيق بين فتح وإسرائيل حول المسألة.

إلا أن سياسة ضبط النفس أدت أيضاً الى ضغوط محلية على الحكومة. ففي رد على الهجمات المستمرة على سكان سيدروت، أعلن وزير الدفاع عمير بيريتس، وهو نفسه من سكان البلدة، حالة طوارئ في المجتمعات القريبة من قطاع غزة. وفي الواقع، إنّ السلطة المدنية منقولة الآن الى قيادة الجبهة الوطنية في جيش الدفاع الإسرائيلي والى القيادة الجنوبية. وكان هذا الإجراء مستخدماً في الصيف الماضي في شمال إسرائيل، عندما أدت هجمات صواريخ الكاتيوشا لحزب الله الى حرب شاملة في لبنان.

ومع الهجمات المستمرة على إسرائيل والضغوط المحلية التي تخلقها، قررت الحكومة هذا الأسبوع زيادة الإجراءات العملانية المصمّمة للتقليل من عمليات إطلاق الصواريخ، والهجوم على البنية التحتية الإرهابية التي تقف خلف هذه العمليات. ومع ذلك، فإنّ هذا الأمر،

أيضاً، ما هو إلا خيار جزئي. وبحسب المحللين، فإنّه من غير المرجح أن يكون لمستوى النشاط العسكري الحالي أي تأثير ثابت ومستمر على قدرة أو دوافع حماس أو الجهاد الإسلامي على مهاجمة إسرائيل. كما أنه ليس هناك رغبة كبيرة في إسرائيل للقيام بعملية برية أكثر ثباتاً في غزة، فعملية كهذه قد تدوم بضعة أسابيع وتلاقي مقاومة فلسطينية بارزة. وقد لاقت الإقتراحات المطروحة من قِبَل بعض الوزراء بمهاجمة البنية التحتية الفلسطينية، برودة من رئيس الوزراء وجيش الدفاع الإسرائيلي.

أما الإتجاه الثاني، فهو وضع الضغوط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وكان الإتحاد الأوروبي قد وافق، في السنة الماضية، على موقف عباس بأنّ "الصراع مع حماس لا يجب أن يُحل بالوسائل العسكرية". وعلى كل حال، يريد الإتحاد الأوروبي الضغط على عباس لإستخدام قواته العسكرية ضد حماس.

أما ممثل السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، فسبصل الى إسرائيل لمناقشة ما وصلت إليه الأوضاع أخيراً، كما أنه سيلتقي مع أولمرت، ليفني، وبيريتس، وكذلك عباس في رام الله. وفي غياب بديل موثوق به، تحول الإهتمام الى إمكانية قيام قوة دولية بالإنتشار في غزة كحل طويل الأمد للإقتتال بين الفئات العديدة.

وفي حديث مع الديبلوماسيين الأجانب في الأسبوع الماضي، سأل سفير الإتحاد الأوروبي، راميرو سيبيريان– أوزال، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ما إذا كان هناك إمكانية لإرسال قوة حفظ سلام دولية الى غزة. وقالت وزيرة الخارجية بأنّ قوة كهذه يجب أن يكون لديها صلاحية أوسع من تلك التي لليونيفيل التي تشرف على القرارات الدولية في لبنان، والتي كانت قد سقطت في زلات عملانية قادت الى خطف ثلاث جنود إسرائيليين في العام 2000. وكانت فكرة القوة الدولية، بقيادة الإتحاد الأوروبي، قد طُرحت من قِبَل إيطاليا في أواخر العام 2006، ولاقت دعماً حذراً من إسرائيل. ونالت الفكرة بعض الدعم من الفلسطينيين، حيث إقترح المعلق الفلسطيني رياض المالكي، في مقالة له في يديعوت أحرونوت، بأنه يجب نشر قوة عربية متعددة الجنسيات في غزة لفرض الهدوء. أما الإقتراح، فيتعلق بقوة تكون برئاسة الجامعة العربية وأن يكون أفرادها مشكلين من مصر والأردن، وذات صلاحية ممتدة لفترة طويلة من الزمن للسماح بإنشاء مجموعة جديدة من المؤسسات الأمنية الوطنية، بدلاً من المؤسسات الفئوية، للشعب الفلسطيني.

إنّ تدويل الصراع ليس حلاً ممتازاً. فالقوات الدولية لم تنجح دوماً في جلب الهدوء، برغم أن هناك بعض الأمثلة الإيجابية، مثل كوسوفو. ومن جهة أخرى، فإنّ نشر قوات أجنبية قد يحد من قدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على حماية إسرائيل. وفي كل الأحوال، إنها فكرة تستحق الدرس. فإسرائيل بإمكانها تقديم دعمها لقوة كهذه وإظهار مصلحتها بتهدئة الصراع العنيف بين الفئات الفلسطينية الذي ينتشر الى داخل إسرائيل.